

والصحة وكان الواجب شرط ذلك فقد تقرر في قواعد الفقه  
ان العادة العامة الرصيدة هي كماله اقول ان الاصوليون والقضاة  
وان كان الوقف حادثا ولم يقع الواجب شرط فيه عمل في الغلة  
المذكور بالعادة القارئة للوقف فان العرف المطرد يقوله المشروط  
في ذلك الوقف عليه كما قاله الشيخ غير ان ابن عبد السلام  
ومنه فان لم يكن عرفا وكان غير مطرد او جهل الحال فالمرجع  
ذلك الى ابي الناطق فيكونه يطعم واحتمال ابنه في صواب  
الامام الاجمعي اذ الوصي ان يوقف على من يرضى من هذا صرف  
الغلة لا يفرز وكما ان يوقف على من يرضى من هذا صرف  
حتى تقتطبه وتتركه الكركي وان في الجمع حتى عليه ذلك  
العام انتهى وفيه القصد والتمسك في قوله كماله **مسألة**  
صيرت حوائج من ربه وعليه روح وتفضلوا بالظهور ووطور  
للصالحين **بما** من عرفه فغنى ما هو الغالب في الجهم ويقطع  
منه الصلاة فتخرجت على صاحب الارض تحصل ما ذكر ام لا فان لم  
يتم هذا يجوز صرفه الى الجامع او غيرهما المساجد التي يوجد فيها من  
يتبع نماذكها لا اقتريا ما جاز **الحجرات** نعم على الناطق  
تخصه ما ذكره ويخرج الى صرفه من غير المتعطل او بعد  
الا ان العرف ان يقبل ما قرب الجهات اليه كما قاله المتولي عند  
هر العمد

هو العمد ووقاوك الفقه بما جزم انه المستحسن عند اكثر من علم  
المسئلة ولله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** مستعمله اموال  
ولم يوف تفصلا من غيرها والسيير حيث عليها من قولك المسجد فقام  
بالحسب وينبغي الجواب الذي للمسيح مستاجر له وهو المسجد ويعل  
اما ما يوجد ويوجد في جامع غلة اموال المسجد المذكور فمسئلة  
والارصد منها شي لعمري وعرفها **الحجرات** ان ذلك القول ليس من اهل  
العلم فهدى لولاية السلطان تعدد ذلك القتم ان يتبدل في ذلك ايضا  
لوان القتم غرس في اموال المسجد غرسا على عان الجهم ويسقي  
فما يقطر من اما الحسب من الجوانى فمدعون اجمع للمسيح ان كل من  
خله او كره الحكم لو كان من اموال القتم وهذا يخرج له ان يفرق باله  
البر ولا ياتي في المسئلة الغراس الاموال من على عان الجهم و اذا  
قلتم بالستحقة الغلة فله ان يرضى عن عديده الصلوة ام لا اقتريا  
ما جاز **الحجرات** ان الناظر المذكور في عمل عان الناطق الذي  
قلد لانت الظاهر مستند في خبره الى اصل ففي قول الامام القوي  
رحمته في اخرج الى عان من اطار قال حتى لو انفق  
عاده المدشرين في شرم العاوم اعتمدت وقال في غيرها اخرج  
الى عان نظار الوقف ان القوم يحدونهم انهم و اموال الناطق  
وضع انه فكار لو ان القتم غرس في اموال المسجد غرسا الى ارض فاني ان  
اذا كان الغراس للمسيح وعرضه مستقلا فيكون الغرس جمع للمسيح ولا يجز